المتحدة للأغذية والزراعة، والبنك الدولي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، إلى أن تعرض على هيئات إدارتها، للنظر، مسألة المساعدات التي تقدّمها إلى سان تومي وبرينسيبي، التي طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن ينفّذ من أجلها برنامجاً خاصاً للمساعدة الاقتصادية، وأن تبلغ الأمين العام بنتائج تلك المساعدة وما تتخذه من مقررات، وذلك في موعد يتيح للجمعية أن تنظر فيها في دورتها الرابعة والثلاثين :

٦ ـ توجّه انتباه المجتمع الدولي إلى الحساب الخاص الذي أنشأه الأمين العام في مقرّ الأمم المتحدة وفقاً لقرار الجمعية العامة ٣٢/٩٦ لغرض تيسير توجيه التبرعات إلى سان تومي وبرينسيبي؛

٧ ـ ترجو من الوكالات المتخصصة وغيرها من المؤسسات المعنية في منظومة الأمم المتحدة أن تقدم تقارير دورية إلى الأمين العام عمّا اتخذه من خطوات وما أتاحته من موارد لمساعدة سان تومي وبرينسيبي؛

٨ ـ ترجو من الأمين العام :

(أ) أن يواصل جهوده لتعبئة الموارد اللازمة لبرنامج فعّال لتقديم المساعدة المالية والتقنية والمادية إلى سان تومي وبرينسيبي؛

(ب) أن يتابع مع حكومة سان تومي وبرينسيبي مسألة تنظيم اجتماع للمتبرعين وأن يقوم، في هذا الصدد، بتنسيق الجهود مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي واللجنة الاقتصادية لافريقيا والبنك الدولي؛

(ج) أن يكفل اتخاذ الترتيبات المناسبة، المالية والمتصلة بالميزانية، لمواصلة تنظيم البرنامج الدولي لتقديم المساعدة إلى سان تومي وبرينسيبي، وتعبئة المساعدة؛

(د) أن يبقي الحالة في سان تومي وبرينسيبي قيد الاستعراض المستمر، وأن يظل على اتصال وثيق بالدول الأعضاء والمنظمات الاقليمية وغيرها من المنظمات الدولية الحكومية والوكالات المتخصصة والمؤسسات المالية الدولية المعنية، وأن يحيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي علماً، في دورته العادية الثانية لعام ١٩٧٩، بالحالة الراهنة للبرنامج الخاص للمساعدة الاقتصاديه إلى سان تومي وبرينسيبي؛

(هـ) أن يضع ترتيبات لاستعراض الحالة الاقتصادية في سان تومي وبرينسيبي والتقدّم المحرز في تنظيم وتنفيذ البرنامج الخاص للمساعدة الاقتصادية الخاصة لذلك البلد، وذلك في موعد يتيح للجمعية العامة النظر في الموضوع في دورتها الرابعة والثلاثين.

الجلسة العامة ٨٨
١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨

١٢٦/٣٣ ـ تقديم المساعدة إلى موزامبيق

إن الجمعية العامة،

إذ تُشير إلى قرار حكومة موزامبيق تنفيذ جزاءات الزامية ضدّ النظام غير الشرعي والعنصري في روديسيا الجنوبية وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٥٣ (١٩٦٨) المؤرخ في ٢٩ أيار/مايو ١٩٦٨،

وإذ تُسلّم بما تتكبده موزامبيق من تضحيات إقتصادية ضخمة نتيجة لتنفيذ قرارها بتطبيق جزاءات على روديسيا الجنوبية تطبيقاً كاملاً وبإغلاق حدودها معها،

وإذ يُساورها بالغ القلق إزاء استمرار الأعمال العدوانية التي يرتكبها النظام غير الشرعي والعنصري في روديسيا الجنوبية ضد موزامبيق وما يترتب على ذلك من خسارة في الأرواح وتدمير للممتلكات،

وإذ تُشير إلى قرار مجلس الأمن ٣٨٦ (١٩٧٦) المؤرخ في ١٧ آذار/مارس ١٩٧٦ الذي ناشد فيه المجلس جميع الدول تقديم مساعدات مالية وتقنية ومادية إلى موزامبيق، وطلب فيه إلى الأمين العام أن يقوم، بالتعاون مع المؤسسات المختصة في منظومة الأمم المتحدة، باتخاذ ترتيبات تكفل تقديم هذه المساعدات فوراً إلى موزامبيق، لتمكينها من تنفيذ برنامجها للتنمية الاقتصادية بشكل طبيعي، ولتعزيز قدرتها على تنفيذ الجزاءات الإلزامية التي فرضتها الأمم المتحدة تنفيذاً كاملاً،

وإذ تُشير أيضاً إلى قرارها ٣١/٤٣ المؤرخ في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ الذي حثّت فيه المجتمع الدولي على أن يستجيب بشكل فعّال وبسخاء ويقدّم المساعدة إلى موزامبيق،

وإذ تُشير كذلك إلى قرارها ٣٢/٩٥ المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ الذي أيدت فيه أحكام قرار مجلس الأمن ٤١١ (١٩٧٧) المؤرخ في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٧٧ ورجت فيه من الأمين العام إتخاذ ترتيبات لاستعراض الحالة الإقتصادية في موزامبيق،

وإذ تُلاحظ قرارات المجلس الإقتصادي والإجتماعي : ١٩٨٧ (د ـ ٦٠) المؤرخ في ١١ أيار/مايو ١٩٧٦، و ٢٠٢٠ (د ـ ٦١) المؤرخ في ٣ آب/أغسطس ١٩٧٦، و ٢٠٩٤ (د ـ ٦٣) المؤرخ في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٧٧، و ٦٣/١٩٧٨ المؤرخ في ٣ آب/أغسطس ١٩٧٨،

وإذ تُلاحظ أيضاً أن لجنة التخطيط الإنمائي أوصت بأن تظل القائمة الحالية للبلدان الأقل نمواً على ما هي عليه حتى نهاية عقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني[٧٢]،

---

(٧٢) أنظر : الوثائق الرسمية للمجلس الإقتصادي والإجتماعي، ١٩٧٨، الملحق رقم ٦ (E/1978/46 و Corr.1)، الفقرة ٩٩.

وقد درست تقرير الأمين العام المؤرخ في ١٢ تموز/يوليه ١٩٧٨[٧٣] والذي يتضمن تقرير البعثة الموفدة إلى موزامبيق ،

وقد أحاطت علماً بالبيان الذي أدلى به مساعد الأمين العام للمسائل السياسية الخاصة في الجلسة ٤٨ للجنة الثانية المعقودة في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨[٧٤] ، عن مسألة برامج الأمم المتحدة الخاصة للمساعدة الاقتصادية ،

وإذ تُلاحظ مع القلق أن الوضع الاقتصادي والمالي لموزامبيق لا يزال وضعاً خطيراً يكتنفه العجز في الميزانية وميزان المدفوعات ، وأن الحكومة ستضطر ، في حالة انعدام المساعدة الدولية ، إلى خفض الواردات الرئيسية الضرورية لبرامجها الإنمائية ولإعادة الانتاج الصناعي إلى المستويات التي كان عليها قبل تطبيق الجزاءات ،

وإذ تُلاحظ أيضاً أنه لا يمكن ، دون مساعدة دولية إضافية هامة ، تنفيذ برنامج الإستثمار الذي رسمته حكومة موزامبيق ،

وإذ تُحيط علماً بقائمة المشاريع الرئيسية التي لم تتخذ بعد ترتيبات لتمويلها[٧٥] ، وبالإحتياجات الرئيسية من الأغذية لما تبقى من عام ١٩٧٨ والتقديرات الأولية لعام ١٩٧٩[٧٦] ،

وإذ تُسلّم بأن الفيضانات الكبيرة التي حدثت في ١٩٧٨ أثّرت على نحو خطير في البرامج الزراعية للحكومة ، وأنه ، رغم الاستجابة الدولية إزاء تلك الكارثة ، لا تزال المساعدة الخارجية مطلوبة ، وخاصة في شكل مواد غذائية وبذور للزراعة وتعاون تقني للاستعداد للكوارث واتقائها ،

وإذ تأخذ في اعتبارها أن موزامبيق تواصل توفير الملاذ لعدد متزايد من اللاجئين الذين ما برحوا يتعرضون لهجوم ومضايقة قوات النظام غير الشرعي والعنصري في روديسيا الجنوبية ، وإذ تُلاحظ الحاجة إلى تقديم مساعدة دولية إضافية إلى هؤلاء اللاجئين ،

وإذ تُحيط علماً بالبلاغ الصادر في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٨ عن حكومة موزامبيق الذي أكّدت فيه من جديد قرارها الابقاء كلية على الجزاءات المطبقة على مستعمرة روديسيا الجنوبية البريطانية وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٥٣ (١٩٦٨) ،

١ ـ **تُؤيّد بقوة** النداءات الصادرة عن مجلس الأمن والأمين العام لتقديم مساعدة دولية إلى موزامبيق ؛

٢ ـ **تُؤيّد كل التأييد** ما ورد في تقرير الأمين العام من تقييم وتوصيات ؛

٣ ـ **تُحيط علماً مع التقدير** بالبيان الذي أدلى به في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨ مساعد الأمين العام للمسائل السياسية الخاصة ؛

٤ ـ **تُعرب عن تقديرها** للأمين العام لما اتخذه من تدابير لتنظيم برنامج دولي لتقديم المساعدة الاقتصادية إلى موزامبيق ؛

٥ ـ **تُعرب عن تقديرها** لحكومة موزامبيق لتأكيدها من جديد قرارها بتطبيق كامل الجزاءات على النظام غير الشرعي والعنصري في روديسيا الجنوبية ؛

٦ ـ **تُعرب عن تقديرها أيضاً** لما قدّمته حتى الآن شتّى الدول والمنظمات الاقليمية والدولية من مساعدة إلى موزامبيق ؛

٧ ـ **تأسف** مع ذلك لأن مجموع المساعدة المقدّمة حتى الآن يقصر كثيراً عن تلبية احتياجات موزامبيق الماسّة ؛

٨ ـ **تُوجّه انتباه** المجتمع الدولي إلى المساعدة المالية والاقتصادية والمادية الاضافية المحدّدة في تقرير الأمين العام ، والتي تحتاج إليها موزامبيق على وجه السرعة ؛

٩ ـ **تطلب** إلى الدول الأعضاء ، والمنظمات الاقليمية والأقاليمية وغيرها من المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية ، أن تقدّم إلى موزامبيق مساعدات مالية ومادية وتقنية في شكل منح كلما أمكن ذلك ، وتحثّها على إيلاء اعتبار خاص لادراج موزامبيق ، في وقت مبكر ، في برامجها للمساعدة الإنمائية ، إذا لم تكن مدرجة فيها بالفعل ؛

١٠ ـ **تحثّ** الدول الأعضاء والمنظمات التي تنفذ برامج لمساعدة موزامبيق أو تتفاوض بشأنها ، على تعزيز هذه البرامج ، كلما أمكن ذلك ؛

١١ ـ **ترجو** من جميع الدول أن تنظر في منح موزامبيق ، بالنظر إلى حالتها الاقتصادية العسيرة ، نفس المعاملة التي تتمتع بها البلدان الأقل نمواً بين البلدان النامية ، خلال الفترة المتبقية من عقد الأمم المتحدة الإنمائي الثاني ؛

١٢ ـ **تُوجّه انتباه** المجتمع الدولي إلى الحساب الخاص الذي أنشأه الأمين العام في مقرّ الأمم المتحدة لغرض تيسير توجيه التبرعات إلى موزامبيق ؛

١٣ ـ **ترجو** من المؤسسات والبرامج المعنية في منظومة الأمم المتحدة ـ ولا سيّما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، وبرنامج الأغذية العالمي ، ومنظمة الصحة العالمية ، ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ـ أن تواصل وتزيد برامجها الحالية والمقبلة لمساعدة موزامبيق في تنفيذ مشاريعها الإنمائية المخططة دون

---

(٧٣) A/33/173 و Corr.1 .

(٧٤) A/C.2/33/5 .

(٧٥) أنظر A/33/173 و Corr.1 ، المرفق ، الجدول ٥ .

(٧٦) المرجع نفسه ، الجدول ٦ .

انقطاع، وأن تتعاون تعاوناً وثيقاً مع الأمين العام في تنظيم برنامج دولي فعّال لتقديم المساعدة :

١٤ ـ **ترجو كذلك** من الوكالات المتخصصة وغيرها من المؤسسات المناسبة في منظومة الأمم المتحدة أن توافي الأمين العام دوريا بتقارير عمّا اتخذته من خطوات وما أتاحته من موارد لمساعدة موزامبيق :

١٥ ـ **تدعو** برنامج الأمم المتحدة الانمائي، ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية إلى ان تعرض على هيئات إدارتها، للنظر في مسألة المساعدات التي تقدّمها إلى موزامبيق، التي طلبت الجمعية العامة من الأمين العام أن ينفذ من أجلها برنامجاً خاصا للمساعدة الاقتصادية، وأن يبلغ الأمين العام بنتائج تلك المساعدة وما تتخذه من مقرّرات، وذلك في موعد يتيح للجمعية أن تنظر فيها في دورتها الرابعة واللاتين :

١٦ ـ **ترجو** من مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين أن يواصل ويزيد برامجه لتقديم المساعدة الانسانية إلى اللاجئين في موزامبيق، وتحث المجتمع الدولي على أن يمدّه على وجه السرعة بالوسائل اللازمة لتنفيذ هذه البرامج :

١٧ ـ **ترجو** من الأمين العام :

(أ) أن يواصل جهوده لتعبئة الموارد اللازمة لبرنامج فعّال لتقديم المساعدة المالية والتقنية والمادية إلى موزامبيق :

(ب) أن يواصل كفالة اتخاذ الترتيبات المناسبة، المالية والمتصلة بالميزانية، لتعبئة الموارد ولتنسيق المساعدة الدولية لموزامبيق :

(ج) أن يبقي الحالة في موزامبيق قيد الاستعراض المستمر، وأن يظل على اتصال وثيق بالدول الأعضاء والمنظمات الاقليمية وغيرها من المنظمات الدولية الحكومية، والوكالات المتخصصة والمؤسسات المالية الدولية وغيرها من الهيئات المعنية، وأن يُحيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي علما، في دورته العادية الثانية لعام ١٩٧٩، بالحالة الراهنة للبرنامج الخاص للمساعدة الاقتصادية إلى موزامبيق :

(د) أن يضع ترتيبات لاستعراض الحالة الاقتصادية في موزامبيق والتقدم المحرز في تنظيم وتنفيذ البرنامج الخاص للمساعدة الاقتصادية لذلك البلد، وذلك في موعد يتيح للجمعية العامة النظر في المسألة في دورتها الرابعة واللاثين.

الجلسة العامة ٨٨
١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨

٣٣/١٢٧ ـ تقديم المساعدة إلى الرأس الأخضر

إن الجمعية العامة،

إذ تُشير إلى قرارها ٣١/١٧ المؤرخ في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦، و ٣٢/٩٩ المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧، اللذين لاحظت فيهما مع القلق الحالة الاقتصادية الخطيرة القائمة في الرأس الأخضر نتيجة الجفاف الشديد والطويل الأمد والانعدام التام للهياكل الأساسية للتنمية، والضغوط الاجتماعية والاقتصادية الأخرى على اقتصاد البلد،

وإذ تُشير أيضاً إلى قرارها ٣١/١٥٦ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ الذي حثّت فيه جميع الحكومات، ولا سيّما حكومات البلدان المتقدمة النمو، على أن تعمد، في نطاق برامجها للمساعدة، إلى مدّ يد العون في تنفيذ الإجراءات المحدّدة المقترحة لصالح البلدان الجُزُرية النامية، وقرارها ٣٢/١٨٥ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ الذي طلبت فيه إلى جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، كل في مجال اختصاصها، تنفيذ إجراءات محدّدة مناسبة لصالح البلدان الجُزُرية النامية،

وإذ تُشير كذلك إلى قراراتها : ٣٠٥٤ (د ـ ٢٨) المؤرخ في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، و ٣٥١٢ (د ـ ٣٠) المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ و ٣١/١٨٠ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ بشأن الحالة الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة السودانية الساحلية والتدابير التي ينبغي اتخاذها لصالح تلك المنطقة،

وإذ تُشير إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٧٨/٥١، المؤرخ في ٢ آب/أغسطس ١٩٧٨، الذي طلب فيه المجلس إلى المجتمع الدولي تقديم المساعدة بسخاء إلى الرأس الأخضر،

وإذ تُلاحظ أن الأمم المتحدة قد صنّفت الرأس الأخضر بوصفه واحداً من أقل البلدان نمواً وكذلك بوصفه واحداً من أشد البلدان تأثراً، وأنه عضو في اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل،

وقد درست تقرير الأمين العام المؤرخ في ١٨ تموز/يوليه ١٩٧٨[٧٧] والمتضمن تقرير البعثة التي أوفدها إلى الرأس الأخضر استجابة لقرار الجمعية العامة ٣٢/٩٩،

وإذ تُحيط علما بالأولويات الانمائية الراهنة لحكومة الرأس الأخضر، التي تشمل برامج عاجلة لزيادة الانتاج الزراعي وإمدادات المياه، وتنمية مصائد الأسماك، والنهوض بالصناعة

(٧٧) Corr.1, A/33/167